



المؤتمر العام

C 93/LIM/40-Sup.1

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، روما

الدورة السابعة والعشرون

روما ، ٦-١١/٢٥-١٩٩٣

A

التقرير السادس للجنة العامة

المبالغ التي تسدها المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتغطية المصروفات الادارية والمصروفات الناشئة عن عضويتها في المنظمة^(١)

١ - استذكرت اللجنة العامة أن المادة ١٨-٦ من الدستور نص على أنه لا يطلب من المنظمة العضو أن تساهم في الميزانية، ولكن عليها «أن تسدد مبلغا يحدده المؤتمر لتغطية التكاليف الادارية والتكاليف الأخرى الناشئة عن عضويتها في المنظمة». وقبل أن يقبل المؤتمر، في دورته السادسة والعشرين المعقودة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩١، المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عضوية المنظمة، حدد، بناء على توصية اللجنة العامة، مبلغا يجب دفعه عن الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣ مقابل التكاليف الادارية ومقداره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار. ووافق المؤتمر، بناء على توصية اللجنة العامة، على دفع هذا المبلغ الى الحساب العام للمنظمة. غير أن المؤتمر تبين، في ضوء توصية اللجنة العامة ثانية، أن من المحتمل أن تترتب على عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية في المنظمة تكاليف أخرى من المتعذر تقديرها على نحو دقيق في ذلك الوقت. ولذا طلب المؤتمر من المدير العام أن يحسب مقدار هذه التكاليف الأخرى، بالتشاور مع المنظمة العضو المعنية، وأن يقدم تقريرا عن هذه المسألة الى لجنة المالية. كذلك وافق المؤتمر، بناء على توصية أخرى من اللجنة العامة، على أن يقيد المبلغ المدفوع لتغطية التكاليف الأخرى، في حساب أمانة يمكن استخدامه لدفع هذه التكاليف.

٢ - كما استذكرت اللجنة العامة أن لجنة المالية كانت قد أوصت باتباع منهجية لحساب «التكاليف الادارية» تستند الى استقراء «التكاليف الادارية» المترتبة على سائر أعضاء المنظمة الملزمين بالمساهمة بانتظام في الميزانية. وبناء على هذه

لدواعي الاعتماد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا اضافية منها الا للضرورة القصوى.

(١) الوثيقة C 93/LIM/24

المنهجية التي أوصت بها لجنة المالية فان «التكاليف الادارية» التي تسدها المنظمة العضو تحسب على أساس الميزانية الاجمالية للباب الأول والبرنامج الرئيسي ١-٥ مقسومة على العدد الاجمالي للدول الاعضاء التي تساهم في الميزانية. وفي دورة المجلس الرابعة بعد المائة التي عقدها في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٣، رأى عدة من أعضاء المجلس أن من الصعب الموافقة على المنهجية الموصى بها، لاعتقادهم بأن الميغفة الجديدة الموصى بها لا تتسق مع المادة ٦-١٨ من الدستور. ولذا أحييت المسألة الى اللجنة العامة لكي يتسنى للمؤتمر اتخاذ الاجراء الذي يراه مناسباً.

٣ - وتتقدم اللجنة العامة الى المؤتمر بالتوصيات التالية بشأن هذه المسألة:

(١) منهجية حساب المبالغ التي يجب سدادها

٤ - لاحظت اللجنة العامة أن منهجية تحديد «التكاليف الادارية» التي أوصت بها لجنة المالية قد اعترضت عليها عدة وفود أثناء دورة المجلس، من منطلقات قانونية، ولذا توصى بأن يدعو المؤتمر المدير العام الى احالة مسألة مدى اتساق المنهجية المقترحة مع المادة ٦-١٨ من الدستور الى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية لدراستها.

(ب) «التكاليف الأخرى» التي يجب دفعها عن الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣

٥ - واستدكرت اللجنة العامة، أن المؤتمر ذاته كان قد طلب - في دورته السادسة والعشرين المعقودة في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩١، عند فصله في توصية اللجنة العامة - من المدير العام أن يحدد مبلغ هذه «التكاليف الأخرى» عن الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣، وذلك بالتشاور مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ولذا توصى اللجنة العامة بأن تدعو المؤتمر الى الانتهاء من المشاورات الجارية بين الأمانة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية بشأن هذه المسألة على سبيل الاستعجال وتقديم تقرير عن نتائجها الى لجنة المالية. وينبغي أن تقتصر هذه المشاورات على التكاليف الناشئة عن الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣، دون أن يكون في ذلك ما يمس بالمنهج الذي سيتبع في تحديد التكاليف الادارية والتكاليف الأخرى الخاصة بالفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥ والفترات المالية التالية.

(ج) المبلغ الذي يتعين على المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن تسده عن الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥

٦ - لاحظت اللجنة العامة أنه لم يتم التوصل حتى الآن، الى توافق في الآراء بشأن منهجية حساب «التكاليف الادارية» للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥، ولذا فانها توصى،

اسوة بما فعلت بشأن الفترة المالية ١٩٩٢-١٩٩٣ بأن يدفع مبلغ اجمالى لتغطية التكاليف الادارية للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥.

٧ - ونظرا للمعوقات التى نشأت خلال الفترة المالية الراهنة لدى تحديد مبلغ «التكاليف الأخرى» الناجمة عن عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية فى المنظمة، توصى اللجنة العامة بأن يغطى المبلغ الاجمالي، من حيث المبدأ، جميع الخدمات الادارية والخدمات الأخرى الناجمة عن هذه العضوية، باستثناء تكاليف الخدمات التى لا تقدم عادة الى أعضاء المنظمة بدون تسديد مدفوعات خاصة، مثل التكاليف الناشئة عن النقل البريدى للوثائق، وفقا لما قد تطلبه المجموعة الاقتصادية الأوروبية.

٨ - وتوصى اللجنة العامة، بعد أن راعت ارتفاع التكاليف من جهة والارتفاع الكبير فى قيمة الدولار ازاء الليرة الايطالية من جهة أخرى، بأن يحدد المبلغ الاجمالي الذى يتعين على المجموعة الاقتصادية الأوروبية أن تدفعه لتغطية التكاليف الادارية والتكاليف الأخرى الناشئة عن عضويتها فى المنظمة بمقدار ٥٠٠ ٠٠٠ دولار وذلك للفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥.

(د) مصير المبالغ التى تسدها المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتغطية «التكاليف الادارية والتكاليف الأخرى»

٩ - وتوصى اللجنة العامة المؤتمر كذلك، فى ضوء توصيتها بالغاء التفرقة بين التكاليف «الادارية» والتكاليف «الأخرى»، بدفع المبالغ التى تسدها المجموعة الاقتصادية الأوروبية مقابل التكاليف الادارية والتكاليف الأخرى عن الفترة المالية ١٩٩٤-١٩٩٥، الى حساب أمانة أو حساب خاص يفتحه المدير العام بموجب المادة ٦-٧ من اللائحة المالية.

(١) حق التصويت

١٠ - لاحظت اللجنة العامة، فى اجتماعها الاول، فى ١١/٦/١٩٩٣، أن اثنتين وعشرين دولة عضوا لم تسدد من اشتراكاتها المقدرة مبالغ تكفى لاحتفاظها بحقها فى التصويت فى المؤتمر.

١١ - وكانت ثلاث دول أعضاء - هى بوركينافاسو، وغينيا الاستوائية، وساو تومي وبرنسيبي - قد أبلغت المنظمة أنها قد سددت بالفعل مبالغ لتسوية موقفها فيما

يتعلق بالاشتراكات. وقد وصلت الآن تلك المبالغ، وان كان المبلغ الذي سدده ساو تومي وبرنسيبي يقل بدولار واحد عن المقدار اللازم للتمتع بحق التصويت وفقا للمادة ٣-٤ من الدستور. واستذكرت اللجنة أنها قد أوصت، في الفقرة ٢٢ من تقريرها الاول (الوثيقة C 93/LIM/6)، بمنح حق التصويت في المؤتمر لهذه الدول الاعضاء الثلاث. وقد وافق المؤتمر على هذه التوصية في جلسته العامة الثانية في ١٩٩٣/١١/٦.

١٢ - وكانت الدول الاعضاء التالية قد طلبت ايلاء اهتمام خاص لظروفها بموجب المادة ٣-٤ من الدستور، والسماح لها بالتصويت:

ليبيريا	انتيفوا وباربودا
باراغواي	جزر القمر
سيراليون	الجمهورية الدومينيكية
الصومال	هايتي
سورينام	العراق

١٣ - واستذكرت اللجنة أنها قد أوصت، في الفقرة ٢٥ من تقريرها الاول، (الوثيقة C 93/LIM/6) بمنح حق التصويت في المؤتمر لهذه الدول الاعضاء العشر. وقد وافق المؤتمر على هذه التوصية في جلسته العامة الثانية المعقودة في ١٩٩٣/١١/٦.

١٤ - ولاحظت اللجنة أن أربعا من الدول الاعضاء المذكورة أعلاه - هي انتيفوا وباربودا، وجزر القمر، والجمهورية الدومينيكية، وليبيريا - قد طلبت من المؤتمر أن يأذن لها بدفع متأخراتها على أقساط.

١٥ - وكانت ثمانى دول أعضاء أخرى هي:

غامبيا	بوليفيا
غواتيمالا	كمبوديا
النيجر	تشاد
سيشيل	غابون

قد أفادت بأن مدفوعات منها على وشك الوصول. واستذكرت اللجنة أن هذه الدول الاعضاء الثمانى لم تمنح حق التصويت الا بشأن البند ٢٥ (طلبات الانضمام لعضوية المنظمة) والبند ٢٧-١ (تعيين المدير العام). ولاحظت اللجنة أنه حتى هذا

التاريخ، وردت مدفوعات من غامبيا، التي سويت حالتها فيما يتعلق بحق التصويت، ومن سيشيل، التي مازال من المتعين عليها أن تسدد مبلغاً إضافياً قدره ١١ ٥٦٩٥٤ دولار كي تتمتع بحق التصويت.

١٦ - كما لاحظت اللجنة أن أربعاً من الدول الأعضاء المذكورة أعلاه (هي كمبوديا، وتشاد، وغابون، والنيجر) قد طلبت إيلاء اهتمام خاص لظروفها بموجب المادة ٣-٤ من الدستور، ومنحها حق التصويت على البنود المتبقية للمؤتمر. كما طلبت تشاد من المؤتمر أن يأذن لها بدفع متأخراتها على أقساط.

١٧ - وأما الدول الأعضاء الثلاث المتبقية وهي:

بوليفيا
غواتيمالا
سيشيل

فلم تمل منها طلبات إيلاء اهتمام خاص لظروفها.

١٨ - وأوصت اللجنة العامة المؤتمر بأن يأذن للدول الأعضاء المذكورة أعلاه وهي بوليفيا، كمبوديا، تشاد، غابون، غامبيا، غواتيمالا، النيجر، وسيشيل) أن تصوت في المؤتمر، ريثما يصدر المؤتمر توجيهاته إلى المجلس ولجنة المالية بشأن الوسائل التي يمكن اتخاذها لتخفيف المشكلات المرتبطة بحق التصويت.

